



CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI

2013

4 heures

Calculatrices interdites

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Vous rédigez en arabe et en 500 mots environ une synthèse des documents proposés. Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte. Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre travail comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

Ce sujet propose les 4 documents suivants :

- une campagne de plantation d'arbres en Irak afin de lutter contre la désertification (Elaf, 21 juillet 2009) ;
- boire de l'eau à Gaza est « dangereux » ! (al-Arab Online, 27 juin 2012) ;
- signes d'une crise d'eau arabe en 2015 (al-Jazira, 4 novembre 2010) ;
- lutte contre le changement climatique et la pollution industrielle : « le fonds de l'environnement » finance 17 projet (al-Akhbar, 20 janvier 2011).

L'ordre dans lequel se présentent les documents est aléatoire.

حملة تشجير في العراق لمكافحة التصحر

إيلاف ، الثلاثاء 21 يوليو 2009

بدأت السلطات العراقية حملة تشجير في مختلف محافظات البلاد لمكافحة التصحر والعواصف الرملية التي تكاد تكون شبه يومية خصوصاً في مناطق الوسط والجنوب . وأكدت وزارة الموارد المائية بدء حملات في مناطق السدود والبحيرات "للمساهمة بشكل فعال في التخفيف من تأثير العوامل المناخية وارتفاع درجة الحرارة وإيجاد بيئة ملائمة من خلال الحفاظ على رطوبة التربة من التبخر ومنع التصحر." ومنذ مطلع الصيف الحالي، تضرب العراق عواصف رملية بشكل شبه يومي ترغم المئات ممن يعانون من مشاكل في التنفس على التوجه الى المستشفيات، فضلاً عن غلق المطارات أمام الرحلات الجوية بسبب انعدام الرؤيا . وهبوب العواصف متوقع خصوصاً في حزيران/يونيو سنوياً، لكنها أصبحت ظاهرة شبه يومية خلال الفصل الحالي. وبحسب بيان وزارة الموارد، شملت مكافحة التصحر زراعة نحو خمسمئة دونم في مناطق بابل والنجف والكويت والعمارة والأنبار والعظيم. وزرعت هذه المساحات بالزيتون والحمضيات والكمثرى ونبات الزينة واليوكالبتوس بالإضافة إلى أشجار مثمرة. والتصحر أخذ بالازدياد خلال العامين الماضيين ما يؤدي إلى تصاعد في وتيرة العواصف الرملية. وقد أكد ابراهيم شريف مسؤول "دائرة مكافحة التصحر" في وزارة البيئة منتصف الشهر الجاري أن "معدل العواصف الرملية خلال التسعينات، كان ثمانية أيام سنوياً أما الآن، فلا يكاد يمر أسبوع من دون عاصفة". وأوضح أن "العراق يقع ضمن منطقة جافة أو شبه جافة، وأدى نقص كميات الأمطار خلال السنوات الماضية إلى تدمير الغطاء النباتي "مشيراً إلى أن "انعدام الغطاء لا يساعد على تماسك التربة فتتصاعد الرمال مع هبوب الرياح." ولعبت العمليات العسكرية في العراق منذ 1980 دوراً في زيادة التصحر . فالعربات العسكرية دمرت عدداً كبيراً من المناطق الخضراء في وسط وجنوب العراق ما زاد من تصاعد الغبار عند هبوب الرياح الشمالية، وفقاً للمصدر. وأكد شريف أن "حماية الغطاء النباتي هي الحل الوحيد لمواجهة التصحر."

شرب المياه في غزة "خطر"!

موقع العرب أونلاين ، 27 حزيران 2012

حذرت عدّة تقارير صدرت مؤخراً عن منظمات دولية وفلسطينية من خطورة الوضع البيئي والمائي في غزة، مشيرة إلى أن المياه في القطاع المحتلّ تعد غير صالحة للشرب وتتسبب في كثير من المخاطر على الصحة.

وجاء في تقرير أصدرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ "إي. ووش" في منتصف شهر يونيو/ حزيران أن مشكلة المياه أخذت في التفاقم في قطاع غزة بعد أن تلوثت المياه الجوفية الساحلية مصدر الماء الوحيد في القطاع وأصبح الماء غير صالح للاستهلاك الأدمي.. وتزيد كثافة السكان في القطاع العبء على مورد المياه المحدود.

وقال زياد نونات من مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ "95 في المئة من المياه الموجودة أسفل طبقات المياه الجوفية في قطاع غزة ملوثة بالكامل ولا تصلح للاستهلاك الأدمي. مستويات النترات والكلوريدات تزيد عن معايير منظمة الصحة العالمية بعدة أمثال. هذا نتيجة الاستهلاك الزائد".

وأضاف نونات "سكان غزة في تزايد والطلب على المياه يفوق الماء المتاح. وأيضاً بسبب التلوث بالصرف نتيجة للحصار حيث قلصت إسرائيل كمية المواد اللازمة لتحديث وصيانة شبكة الصرف هنا في قطاع غزة".

وأكدت كل من منظمتي "انقذوا الأطفال" البريطانية، و"المساعدة الطبية للفلسطينيين"، أن مياه الشرب في قطاع غزة تحوي نسبة كبيرة من التلوث نتيجة المبيدات الزراعية واختلاطها بالصرف الصحي.

وأشارت المنظمتان الخبيرتان إلى أن عدد الأطفال الذين يعانون من الإسهال نتيجة تلوث مياه الشرب في غزة زاد بنسبة 100% خلال السنوات الخمس الأخيرة، مرجعتان السبب وراء ذلك إلى قلة الاستثمار في القطاع، بالإضافة إلى الآثار التدميرية التي يخلفها العدوان الإسرائيلي.

وأصدرت المنظمتان تحذيراً من أن المياه التي يتم الحصول عليها من المصدر الوحيد لمياه الشرب في القطاع تتسبب في كثير من المخاطر ولا يمكن تناولها.

وتوجد محطة لتحلية المياه في قطاع غزة لكن طاقتها لا تزيد على 35 متراً مكعباً في الساعة. وتساهم مشكلة انقطاع الطاقة أيضاً في أزمة المياه في غزة حيث لا يحصل 40 في المئة من السكان على الماء سوى مرة كل أربعة أيام. وتصل المياه إلى عشرة في المئة من أهالي القطاع لمدة لا تزيد على ما بين ست وثمان ساعات يومياً.

ويزيد التلوث خطورة المشكلة حيث يعرّض صحة سكان القطاع لتهديد جسيم، حيث لم تنفذ أي مشاريع لتنقية مصادر المياه وبناء محطات جديدة للتحلية في غزة منذ فرضت إسرائيل حصارها على القطاع سنة 2007.

وفي ذات السياق، قالت منظمة التعاون الإسلامي إن قطاع غزة يواجه أزمة حادة في المياه الصالحة للشرب.. وأضافت خلال تقريرها الشهري الذي يرصد الوضع الإنساني في القطاع عن شهر مايو لهذا العام أن نقصاً حاداً في المياه الصالحة للشرب يواجهه القطاع وأن 95% من المياه غير صالحة للشرب وما نسبته 80% يتعدى الحاجز الدولي المسموح به من حيث الملوحة.

ودعت منظمة التعاون الجهات المانحة والمؤسسات الحقوقية والبيئية إلى رفق القطاع بمشاريع تحلية المياه، وتطوير شبكات الصرف الصحي بالإضافة لدعم مشاريع إعادة تدوير النفايات الصلبة.

نذر أزمة مياه عربية عام 2015

الجزيرة ، 4 نوفمبر 2010

قال تقرير صدر الخميس إن العالم العربي قد يواجه ندرة حادة في المياه بحلول عام 2015.

وقال التقرير الذي أعده المنتدى العربي للبيئة والتنمية إنه بحلول ذلك الوقت "ستنخفض الحصة السنوية من المياه للفرد إلى أقل من 500 متر مكعب، وهذا الرقم يقل أكثر من 10 مرات عن المعدل العالمي الذي يتجاوز 6000 متر مكعب للفرد".

وذكر التقرير أن العالم العربي وهو من أكثر المناطق جفافاً على وجه الأرض يعيش بالفعل أزمة مياه ستفاقم إذا لم تتخذ إجراءات، مضيفاً أن حصة الفرد تراجعت إلى ربع ما كانت عليه عام 1960.

وسوف يزيد النمو السكاني السريع من الضغوط على موارد المياه. ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة فإن العرب الذين يبلغون الآن نحو 360 مليون نسمة سيتضاعف عددهم إلى نحو 600 مليون نسمة بحلول عام 2050.

وإضافة إلى ذلك سيزيد التغير المناخي من تفاقم الأوضاع، وبحلول نهاية هذا القرن فإن الدول العربية قد تشهد انخفاضاً نسبته 25% في سقوط الأمطار وزيادة نسبتها 25% في معدلات التبخر، وفقاً لنماذج التغير المناخي التي استشهد بها التقرير.

وذكر التقرير أنه نتيجة لذلك، فإن الزراعة التي تعتمد على الأمطار في الري، ستصبح مهددة حيث سيتراجع متوسط المحصول بنسبة 20%.

وتوجد 13 دولة عربية بين أشد 19 دولة في العالم معاناة من ندرة المياه. وفي ثماني دول عربية يتعين على كل فرد من السكان استخدام 200 متر مكعب فقط من المياه سنوياً.

وقال التقرير إنه بدون إجراء تغييرات أساسية في السياسات والممارسات، فإن الوضع سيتفاقم بتداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة.

وتتباين الأوضاع في أنحاء المنطقة، لكن خلال خمس سنوات فإن العراق والسودان فقط سيجتازان اختبار شح المياه الذي جرى تعريفه على أنه يزيد على ألف متر مكعب سنوياً للفرد مع افتراض أن الإمدادات من تركيا وإثيوبيا ستتدفق بالمستويات الحالية.

وتستهلك الزراعة 85% من الاستخدام العربي للمياه مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 70%. وتبلغ كفاءة الري 30% فقط مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 45%.

ويوجد في العالم العربي 5% من عدد سكان العالم، لكن به 1% فقط من المياه النقية المتجددة. ولذلك تعتمد العديد من الدول العربية الخليجية بشدة على تحلية مياه البحر، بما يمثل أكثر من نصف طاقة العالم في تحلية المياه.

وذكر التقرير أن بعض المياه التي تتم تحليتها بتكاليف باهظة تستخدم في ري محاصيل منخفضة القيمة أو في ملاعب الغولف. كما أن نفايات وحدات تحلية المياه التي تستخدم تكنولوجيات مستوردة ملوثة للبيئة، ترفع درجة حرارة مياه البحر وتجعلها أكثر ملوحة.

ورغم شح المياه فإنها تستخدم بإسراف في العالم العربي بسبب انخفاض أسعارها والدعم الذي يقلل التكلفة.

ويقول التقرير إن المياه المجانية تعني إهدار المياه، مشيراً إلى أن متوسط الأسعار التي يتم تقاضيها في المنطقة يغطي 35% من تكاليف إنتاج المياه و10% فقط من تكاليف تحلية المياه.

ويشير التقرير إلى أن الحكومات التي غالباً ما تركز على السعي لتوفير موارد مياه جديدة يجب أن تركز على تحسين إدارة المياه وترشيد الاستهلاك وتشجيع إعادة استخدام وحماية موارد المياه من التلوث ومن الإفراط في الاستخدام.

مكافحة تغيّر المناخ والتلوّث الصناعي: «صندوق البيئة» يمول 17 مشروعاً

الأخبار ، الخميس ، 20 كانون الثاني ، 2011

بسام القطر

هل سينقطع رزق أصحاب صهاريج المياه في بلدة بشعلة في قضاء البترون؟ فالبلدة التي تمتاز بطبيعتها المنحدرة، والتي تعاني كباقي بلدات لبنان من شحّ كبير في المياه في صيفنا الطويل، قررت أن تضع حداً لمشكلتها يتمثل بمشروع تجميع مياه الشتاء في 12 خزناً ستوزع مياهها على أبناء البلدة.

هذا المشروع اختاره «صندوق البيئة» مع 16 مشروعاً بيئياً آخر من أصل 51 اقترحاً تقدمت بها بلديات وجمعيات وشركات لتنفيذ مشاريع بيئية في البقاع والشمال وقضاء كسروان. وقد رصد حوالي 3 ملايين يورو لهذه المشاريع التي ستنفذ خلال العام الجاري. (...)

بلدية شكا وجامعة البلمند تقدمتا بمشروع حماية ساحل منطقة شكا، بعدما سببت كواسر الأمواج والمرافئ الصغيرة، التي أنشأتها شركات الترابية في الأملاك العامة البحرية، تدهور الوضع البيئي للشاطئ. وسوف يساعد المشروع على وقف انجراف الرمال وتكدسها وإعادة الأحياء البحرية الى مولئها، إضافة الى تأهيل شاطئ شكا الشعبي وتدريب منقذين بحريين وتركيب أبراج مراقبة.

يطرح المشروع، رغم أهميته، علامة استفهام حول أولويات المشاكل البيئية في شكا من وجهة نظر بلديتها، فمن المعلوم أن تلوث الهواء الناتج من غبار الإسمنت وتضرر المياه الجوفية بسبب تفجيرات الكسارات وتلوّث البحر الناتج من التسرب النفطي من خزانات الوقود والتي تسببها المنشآت الصناعية في شكا، تحل الأولوية أكثر من حماية الشاطئ من انجراف الرمال.

في بلدة القبيات، ستتعاون جمعية «رليف أنترناشونال» مع البلدية على تنفيذ مشروع خفض نسبة استهلاك المياه وهدرها في المشاريع السياحية في البلدة وذلك من خلال حملات توعية ومشروع إعادة تأهيل الحمامات بطريقة توفر في المياه. في بلدة بشعلة في قضاء البترون، ستنفذ البلدية ومنظمة CDDG مشروعاً لتجميع مياه الأمطار في 12 خزناً واستعمالها في المنازل. أما اتحاد بلديات الضنية فسوف يشارك مع جمعية مدى في مشروع لتطوير درب الغابة الشمالية في منطقة الضنية. لجنة محمية أرز تنورين والبلدية ستتعاونان على استكمال مشروع محاربة الحشرات التي تفتك بالأرز في تلك المنطقة، وقد تبين وفق بحث علمي أن تكاثرها وظهورها في أشهر معينة ناتج من عوامل تغيّر المناخ. وفي أهدن مشروع مماثل يتشارك في تنفيذه كل من لجنة محمية حرج إهدن وبلديتها. مشروعان زراعيان فائزان سيجري تنفيذهما في بشري وعمار وتنورين، وذلك من خلال اعتماد الري بالتنقيط والمكافحة البيولوجية للحشرات في الزراعات المثمرة. ويتشارك في المشروع بلدية بشري ومؤسسة جبال الأرز وجمعية الرؤية العالمية. أما في عكار وتنورين فينفذ المشروع جمعية أركنسيال بالتعاون مع المركز اللبناني للبحوث الزراعية في العبة. ويلفت المهندس شربل زيدان الى أن هذين المشروعين يتوقع أن يكونا تجربة رائدة يمكن تعميمها على بقية المناطق، وخصوصاً في قطاع الأشجار المثمرة.

ومن تغيّر المناخ إلى التلوّث الصناعي، مّول صندوق البيئة 9 مشاريع متعلقة بالحدّ من التلوّث الناجم عن مياه الصرف الصناعي في الشركات الخاصة في كل من كسروان وحوض الليطاني والشمال بقيمة إجمالية تساوي مليون ومئة ألف يورو. ترمي هذه المبادرات إلى الحدّ من الأضرار البيئية والصحية والاقتصادية الناجمة عن التلوّث الصناعي في قطاع المنتجات الغذائية والمنسوجات والورق والمواد الكيماوية ومناشير الحجر التريبيني والمعادن الأساسية ومنتجاتها.